قسم العلوم المالية والمصرفية / المرحلة الثالثة

المادة : ادارة المصارف / المحاضرة الثانية

- **سادسا: مصارف التوفير والادخار**

وقد نشأت على شكل وحدات صغيرة في دوائر البريد وتطورت لتصبح اقرب وسيلة للمدخر لايداع امواله وتتميز بانخفاض الحد الادنى للايداع اذ تجمع المدخرات الشعبية ولقد نالت شعبية كبيرة مكنتها من الانتشار وتمثل منشآت عالية تتولى تجميع الادخارات الفردية من الافراد والمنشآت الخاصة والحكومية على شكل ودائع مع التركيز على الودائع غير القابلة للسحب الفوري ومن ثم اعادة اقراض هذه الادخارات بعد تأدية الالتزامات القانونية التي تحددها التشريعات المصرفية والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي – لاماد مختلفة او استثمارها على شكل اسهم وسندات.

- **سابعا : المصارف التعاونية Cooperative Banks**

نشأت فكرة المصارف التعاونية في العديد من دول العالم منذ قرون مضت الا ان تنظيمها الرسمي لم يتضح الا في القرن الماضي وتلبي المصارف التعاونية احتياجات فئة معينة من افراد المجتمع تشترك في اغلب الاحيان بمصالح يقدم خدماته لافراد هذه الفئة. وفي دول اخرى تنشأ جمعيات تعاونية تشترك فيما بينها لإنشاء مصرف يخدم هذه الجمعيات والافراد المنتمين لها.

- **ثامنا: الصيرفة الشاملة**

تعد الصيرفة الشاملة Universal banking أحد الموضوعات المصرفية المهمة التي حظيت باهتمام كبير من المصارف على المستوى المحلي والدولي خلال السنوات الأخيرة ، فقد نضج خلال تلك السنوات توجه على أهمية تطوير الأطار الهيكلي للمصارف بما يدعم التحول نحو الصيرفة الشاملة . وهكذا بدأت النظم المصرفية بالابتعاد عن التخصص المصرفي الضيق والانتقال تدريجيا الى الشمولية في العمل المصرفي في المجالات المصرفية المختلفة المالية والاستثمارية والاقراضية . سيتم التطرق في هذا المبحث الى مفهوم الصيرفة الشاملة والسمات المميزة لها والعوامل التي ساعدت على بروزها.

- **أدارة السيولة المصرفية**

اولا : مفهوم السيولة المصرفية

السيولة liquidity في معناها المطلق تعني النقدية Cash money، اما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل على التحول إلى النقدية بسرعة وبدون خسائر ، اذ إن الهدف في الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الإداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة

،فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر ، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها.

ويقصد بسيولة المصرف قدرته على مواجهة التزاماته المالية للمودعين بالدرجة الاساس وبقية الالتزامات الأخرى كالمقرضين والمقترضين وغيرهم مما يستلزم توفر النقد السائل لدى المصرف او امكانية الحصول عليها عن طريق تسييل بعض اصول المصرف وتحويلها الى نقد بسرعة وبدون خسائر.

ان السيولة في الجهاز المصرفي تعني الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها، أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض ، وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى، بحيث يضطر المصرف إلى استثمار الفوائض ضمن الأصول السائلة ، مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي .

ثانيا: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

١- عمليات الإيداع والسحب على الودائع: في الوقت الذي فيه عمليات السحب على الودائع نقدا ، أي قلب الودائع الى نقود قانونية (ورقية أو معدنية) لانجاز المعاملات اليومية الى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطيات المصرف لدى البنك المركزي ، وبالتالي الى تقليص سيولته ، فان لعمليات الإيداع أي تحويل النقود القانونية الى ودائع مصرفية تعمل على تحسين سيولة المصرف.

٢- معاملات الزبائن مع الخزينة العامة : سيولة المصرف يمكن أن تتأثر أيضا من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة ، وعموما تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون زبائن المصرف دائنين للخزينة.

٣- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف: تزداد سيولة المصرف أذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف الأخرى العاملة في البلد ، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة الى احتياطيات النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي. مما يزيد من أرصدته النقدية.

٤- موقف البنك المركزي بالنسبة للمصرف : يمتلك البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويد المصارف بالنقد المطلوب من النقد ، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض النقد فانه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطيات النقدية المتوفرة لديها ، ويقلل قابليتها على منح القروض ، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر أعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة ورفع نسبة الاحتياطي القانوني، ويحصل خالة العكس في حالة توسيع عرض النقد ، لان ذلك يؤدي الى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف ، ويوسع المصرف السيولة المصرفية مما يسمح في التحليل الأخير بتوسيع قدرته الاقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من النقد.

٥- رصيد رأس المال الممتلك : يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة المصرف إذ انه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة وبالعكس ، أي كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف ، ومن ثم تتحدد قدرته الاقراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية.

ثالثا : نظريات إدارة السيولة

١- نظرية القرض التجاري

٢- نظرية إمكانية التحويل

٣- نظرية الدخل المتوقع

٤- نظرية إدارة المطلوبات

لذا اتجهت الكثير من المصارف في الوقت الحاضر الى الاهتمام بمجالات إدارة الاموال او التمويل او مخاطرة التمويل بمختلف مسمياتها مما يعكس حرصهم الاكبر على الاعتماد على الاموال المقترضة ، لان احدى سمات هذه الادارة هي تقليل مخاطرة السيولة من خلال التركيز على تنويع مصادر التمويل الاقل تقلبا نسبيا . وان احد التطورات في ادارة الاموال هو توفير كل من الانخفاض المادي في مخاطرة السيولة ومدى الاستفادة من ادراك هذه المخاطرة التي تركز على هيكل الامد المحدد في المطلوبات.

➨ رابعا : مؤشرات ادارة اداء السيولة

تعد النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها انتشاراً في أوساط المحللين الماليين، وهي من أقدم هذه الأدوات حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين بها آنذاك المستخدمون وأصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية . ولعل أهم ما ساعد على انتشار النسب بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وامكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء أوجه النشاط المختلفة . وقد أصبحت النسب المالية من أهم الوسائل المستخدمة في الرقابة وتقويم الأداء ، ويعد استخدام النسب المالية في التحليل المالي من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة المصرف وموقف الأموال المتاحة للتوظيف وملائمة حقوق الملكية وربحية المصرف.

أما المعلومات المتاحة عن الكفاية في استخدام الموارد المتاحة فتعد أداة ترشيد قرارات الاستثمار ، فقيام المصرف باستثمار الأموال الفائضة في أي نوع من الاستثمار يعد أفضل بكثير من ترك هذه الأموال في الخزينة .ومن النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء أدارة السيولة:

١- نسبة الرصيد النقدي

٢ - نسبة الاحتياطي القانوني

٣- نسبة السيولة القانونية

٤- نسبة التوظيف

٥-نسبة النقدية الى إجمالي الموجودات

٦- رأس المال العامل

٧-النسبة الجارية: (نسبة التداول)

- **ادارة رأس المال المصرفي**
- **اولا: مفهوم رأس المال**

يفهم رأس المال على انه شيئين مختلفين، الأول يعني ملكيتنا (Our Property) من السلع والمباني وأي ممتلكات تملكها مشروعاتنا الاقتصادية، أما المعنى الثاني فهو الموجودات المالية (Financial Asset) مبتدئين بالنقد (Cash) في صورة نقود في أيدينا والموجودات التي تدل على امتلاكنا ثروة (Wealth Titles Of) كـ(الأسهم والسندات) تأتي كلمة أموال بمعاني مختلفة وحددها كما يلي:

- النقدية في الصندوق والأرصدة لدى المصرف.
- النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل.
- صافي الأموال النقدية (الموجودات سريعة التحول إلى نقدية) وهي فضلا عن النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل تضم حسابات المقبوضات مطروح من هذا المجموع حسابات المدفوعات .
- صافي رأس المال العامل وهو (صافي الموجودات المتداولة أي الموجودات المتداولة مطروح منها المطلوبات المتداولة).
- جميع الموارد المالية بغض النظر عن مصدرها ان كان داخليا أم خارجيا.

ويمكن تعريف رأس المال عموما بأنه الفرق بين الموجودات والمطلوبات في أي منشأة، ومن المتفق عليه أن هناك مفهومين لرأس المال احدهما رأس المال المدفوع ، وثانيهما يتسع ليشمل جميع حقوق المساهمين المعلنة وغير المعلنة أي إن المفهوم الواسع لرأس المال يشتمل على رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، وهن يسمى بحقوق المالكين.

ثانيا: أهمية رأس المال المصرفي

يلعب رأس مال المصارف دورا مهما في المحافظة على سلامة ومتانة وضع المصارف وسلامة الأنظمة المصرفية بشكل عام، إذ انه يمثل الجدار أو الحاجز الذي يمنع أي خسائر غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها المصرف من أن تطال أموال المودعين، فالمصارف بشكل عام تعمل في بيئة تكتنفها درجة عالية من عدم التأكد الأمر الذي ينشأ عنه تعريضها لمخاطر عدة تشمل بشكل رئيس المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

ويختلف دور رأس المال في المنشآت الاقتصادية غير المصرفية عنه في المنشات المصرفية ،حيث تنصب المهمة الأساسية في المنشات غير المصرفية (المنشآت الصناعية والتجارية والخدمية) على تمويل وشراء المباني والآلات والمعدات اللازمة للمشروع في العمليات الإنتاجية كهدف أولي، ثم حماية حقوق الدائنين قصيرة وطويلة الأجل كهدف ثانوي، وتنعكس هذه الصورة بالنسبة لدور رأس المال في المنشات المصرفية، إذ يشكل رأس المال خط الدفاع الأول لحماية أموال الدائنين تجاه أي خسارة أو عارض خارجي قد تتعرض له المنشأة المصرفية، في حين يكون دور رأس المال في تمويل و شراء الموجودات الثابتة ثانويا. ولذلك يفترض في رأس المال المصرفي أن يكون مدفوعا بالكامل ومتاحا للتصرف به عند الحاجة.

كما وان توسيع رأس المال يفيد في دعم مركز المصرف في إتاحة فرصة اكبر للاقتراض من البنك المركزي عند الحاجة، إلا إن هذه الغاية يمكن تحقيقها بواسطة الاحتياطيات الاختيارية ، إذ يتعين عدم المغالاة في حجم رأس مال المصرف وذلك حتى لا يشجع إدارته على التعجل والدخول في مشروعات اكبر من قدراتهم الفنية من اجل الحصول على عائد يتناسب مع الحجم الكبير من رأس المال المدفوع مما قد يؤدي إلى نتائج عكسية.

ثالثا : وظائف رأس المال المصرفي

١- المساعدة على تنظيم المصرف وتمكينه من شراء الأراضي والمباني والمعدات والأثاث، فضلا عن استخدام رأس المال في نشاطات المصرف المختلفة.

٢- زيادة ثقة الزبائن بالمصرف وتزداد هذه الثقة من خلال تلبية طلبات الزبائن في أوقات الركود الاقتصادي .

٣- تقديم الأموال لنمو المصرف وتطوير أنشطته الجديدة وبرامجه .

٤- زيادة قدرة المصرف على استيعاب الخسائر،أي امتصاص الخسائر العاملة أو التشغيلية ، إذ إن رأس المال يعتبر عنصر اً حيوياً من عناصر توفير الحماية للمودعين من أي خسائر قد تحدث نتيجة انخفاض أسعار الأوراق المالية أو الفشل في تحصيل بعض القروض.

٥- إن لرأس المال وظيفة تشغيلية ، إذ إن السلطات المالية (المصارف المركزية) لن تمنح أي ترخيص ممارسة المهنة لأي مصرف ما لم يتوافر لدى هذا المصرف حد أدنى من رأس المال كشرط على إجازة الممارسة. كما أن المصارف التي تتمتع برأسمال ضخم تكون قادرة على زيادة قروضها وسلفياتها.

٦- تمثيل المالكين في إدارة المصرف، وذلك لان مصدر رأس المال هو الذي يحدد تعيين أو انتخاب مجلس الإدارة.

انتهت المحاضرة